التحول الديموغرافي في العراق وآفاق الهبة الديموغرافية المؤجلة: أدلة من التوقعات الرسمية

Demographic Transition in Iraq and the Prospects of a Delayed Demographic Dividend: Evidence from Official Projections

م.م. سمر حسين عكله
جامعة بغداد - كلية التربية للبنات

Samar Hussein Oglah
Samar.Hussain@coeduw.uobaghdad.edu.iq
University of Baghdad – College of Education for Women

الملخص:

تستعرض هذه الدراسة مسار التحول الديموغرافي في العراق بين الأعوام ١٩٩٧-٢٠٤٤، مع التركيز على حجم السكان، التركيب العمري، ومعدلات الخصوبة، وذلك استنادًا إلى بيانات التعدادات الوطنية والتوقعات الرسمية. وتبحث الدراسة دخول العراق في نافذة الفرصة الديموغرافية من خلال تحليل بيانات وزارة التخطيط ومصادر دولية، مبرزةً تزايد نسبة السكان في سن العمل مقارنةً بالإعالة. ورغم الانخفاض التدريجي في الخصوبة، ما يزال المعدل الكلي يفوق مستوى الإحلال، مما يحافظ على استمرار النمو السكاني.

تشير النتائج إلى أن العراق قد دخل المرحلة المبكرة من هذه النافذة، غير أن الاستفادة الاقتصادية الكاملة تبقى رهناً بتجاوز عقبات هيكلية بارزة، مثل ارتفاع بطالة الشباب، ضعف مشاركة المرأة في سوق العمل، قصور الكفاءة المؤسسية، وعدم التوافق بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل. كما تؤثر الفجوات الإقليمية وضعف القطاع الخاص سلبًا على فرص استثمار التحول. وتؤكد الدراسة على ضرورة وضع سياسات سكانية

وتنمويــة متكاملــة، خاصــة في مجــالات التعليــم والصحــة والتوظيــف، لضــمان تحويــل هــذا التحــول الديموغــرافي إلى رافعـة للتنميـة المسـتدامة بـدلاً مـن فرصـة ضائعــة.

الكلـمات المفتاحيـة: الهبـة الديموغرافيـة، الخصوبــة، الشــباب، ســوق العمــل، العـراق، البطالـة ، الفجـوة بـين الجنسـيين.

Abstract:

This study reviews Iraq's demographic transition between ١٩٩٧ and ٢٠٤٤, focusing on population size, age structure, and fertility trends, based on national census data and official projections. It examines Iraq's entry into the demographic window of opportunity through data from the Ministry of Planning and international sources, highlighting the increasing share of the working-age population relative to dependents. Although fertility has gradually declined, the total fertility rate remains above replacement level, sustaining natural population growth.

The findings indicate that Iraq has entered the early phase of this window, yet full economic gains are uncertain due to structural barriers such as high youth unemployment, limited female labor force participation, institutional inefficiencies, and mismatches between educational outputs and labor market demands. Regional disparities and a weak private sector further constrain progress. The study underscores the urgency of integrated population and development policies, particularly in education, health, and employment, to transform Iraq's demographic momentum into a driver of sustainable development rather than a missed opportunity.

Keywords: Demographic Dividend, Fertility, Youth, Labor Market, Iraq, Unemployment, Gender Gap.

المقدمة :

شـهد العـراق عـلى مـدى العقـود الماضيـة تحــولات ديموغرافيــة عميقــة، اتســمت بنمــو ســكاني سريــع، وتغـيرات في التركيبــة العمريــة، وانخفــاض معــدلات الخصوبــة، وتغـيرات في الديناميكيـات السـكانية. تشـير هـذه التغـيرات إلى دخـول البـلاد في المرحلة الاولى مــن التحــول الديموغــرافي، المعــروف باسـم «الهبـة الديموغرافيـة». وبينـما يوفـر هـذا التحـول إمكانـات للتقـدم الاقتصـادي والاجتماعــي، فإنــه يتزامــن أيضًــا مــع تحديــات متزايــدة، تــتراوح بــين اســتمرار البطالـة وعجـز تقديـم الخدمـات، وضعـف كفـاءة المؤسسـات وضعـف البنيـة التحتيـة الإحصائيــة.

تتجــلى آثــار هــذه الأنمــاط الديموغرافيــة بشـكل خـاص في العـراق، وهـو بلـد يعـاني مــن عــدم اســتقرار ســياسي طويــل الأمــد، وتفـاوت في التنميـة، وهشاشـة في الحكـم. وقــد أدى نقــص البيانــات الديموغرافيــة

المفصلة وفي الوقت المناسب - والذي تفاقم بسبب فجوة ٢٧ عامًا في التعدادات الوطنية - إلى تعقيد الجهود المبذولة لصياغة سياسات سكانية وعمالية فعّالة. ورغم أن تعداد عام ٢٠٢٤ يوفر تحديثات جزئية، إلا أنه لا يرقى إلى مستوى تقديم البيانات المفصلة اللازمة لإجراء تحليل ديموغرافي دقيق.

تعتمد هذه الدراسة نهجًا تحليليًا تطبيقيًا، قائمًا على تقديرات السكان الرسمية وبيانات المسوحات الوطنية، لدراسة تطور الهرم السكاني في العراق عبر ثلاث نقاط مرجعية رئيسية: تعداد عام١٩٩٧، وبيانات تعداد عام ٢٠٢٤، وتوقعات عام ٢٠٤٤. يقدم البحث تقييمًا طوليًا للتحولات في الهيكل العمري، ونسب الإعالة، واتجاهات الخصوبة، وديناميكيات القوى العاملة، ويستكشف كيفية ارتباط هذه التغييرات باستعداد البلاد للاستفادة من النافذة الديموغرافية.

تكمن مساهمة هذا البحث في سرده محاوله لفهمها وتوقع ما ينجم عنها من مشكلات في محاولة لوضع تطورات امام مخططي التنمية واصحاب القرار من اجل تبني سياسات واستراتيجيات سكانية للأخذ بالوقع الديموغرافي للعراق بالاتجاه الصحيح نحو بر الامان ،وان هذا البحث ما هو الا محاولة لسد فجوة حرجة في الأدبيات العربية والإقليمية حول التحولات السكانية، لا سيما في السياقات الهشة. تقدم الدراسة رؤى قائمة على الأدلة لصانعي السياسات حول كيفية الاستفادة من التحول الديموغرافي في العراق من أجل تنمية شاملة وطويلة الأجل - أو المخاطرة بإهدار هذه الفرصة المحدودة والحساسة للوقت.

٢- المنهجية

٢,١ منهجية البحث

تعتمد هذه الدراسة المنهج الوصفي-التحليلي لدراسة الاتجاهات الديموغرافية والتحولات البنيوية في سكان العراق خلال فترة زمنية تمتد إلى سبعة وأربعين عامًا (١٩٩٧-٢٠٤٤).

٢,٢ مصادر البيانات

يرتكز البحث بصورة أساسية على المصادر الرسمية والمعترف بها وطنيًا، وتشمل:

•تعداد السكان لعام ١٩٩٧، الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء.

•نتائج تعداد السكان لعام ٢٠٢٤، الصادرة عن وزارة التخطيط.

•التوقعات السكانية لعام ٢٠٤٤، والمعدة باستخدام نموذج الإسقاطات السكانية **Spectrum**.

كما تم الاستعانة بمصادر إضافية، منها:

•مسوح القوى العاملة الوطنية (٢٠١٤-٢٠٢٣).

•تقارير قطاعية.

•وثائق السياسات السكانية الصادرة عن وزارة التخطيط، والمجلس الأعلى للسكان،

والوكالات الأممية ذات الصلة.

١,٣ أدوات التحليل

ركز التحليل على التغيرات في حجم السكان ،التركيب العمري ،ونسب الإعالة،و اتجاهات الخصوبة. وقد جرى استخراج هذه المؤشرات وجدولتها وتمثيلها باستخدام الأهرام السكانية ومقاييس ديموغرافية أخرى، بما أتاح المقارنة عبر ثلاث نقاط مرجعية: ١٩٩٧ (الماضي)، ٢٠٢٤ (الحاضر)، و٢٠٤٤ (المستقبل).

٢,٤ الإطار التحليلي :

اعتمدت الدراسة في تحليلها على تطبيق نموذج الإسقاطات الديموغرافية -**Spectrum** لتقدير المؤشرات السكانية حتى عام ٢٠٤٤، إضافة إلى تحليل نتائج البيانات المستخلصة من التقارير الرسمية والقطاعية. وقد أُعيدت معالجة هذه البيانات وتفسيرها بما يتوافق مع الأطر النظرية الديموغرافية. لا تقتصر الدراسة على اختبار فرضية كمية محددة، بل تهدف إلى بناء سردية تحليلية موجهة للسياسات، تربط بين الديناميكيات السكانية والتحولات الاقتصادية-الاجتماعية. ومن خلال هذا الإطار، تسعى الدراسة إلى تحديد التحديات البنيوية والفرص الناشئة المرتبطة بدخول العراق إلى نافذة الديموغرافية.

٣- مناقشة النتائج

٣,١ . التحولات البنيوية لسكان العراق بين تعدادي ١٩٩٧ و٢٠٢٤

خلال السنوات السبع والعشرين الماضية، شهد العراق تحولًا ديموغرافيًا جوهريًا تجلّى في إعادة تشكيل هرمه السكاني. فقد أظهر تعداد عام ١٩٩٧ قاعدة هرم سكاني عريضة، إذ شكّل الأطفال دون سن الخامسة عشرة نسبة ٤٤,٨٪ من إجمالي السكان، وهو ما يعكس ارتفاع معدلات الخصوبة وعبئ الإعالة الشبابية الكبير (انظر الجدول ١ والشكل ١).

في المقابل، يُظهر تعداد عام ٢٠٢٤ تضيقًا في قاعدة الهرم، حيث انخفضت نسبة هذه الفئة إلى ٣٥,٩٪، مما يشير إلى انخفاض معدلات الخصوبة وحدوث تحول تدريجي نحو تركيب عمري أكثر نضجًا (انظر الجدول ٢ والشكل ٢).

وفي الوقت نفسه، ارتفعت نسبة الأفراد ضمن الفئة العمرية العاملة (١٥-٦٤ سنة) من ٥١,٦٪ في عام ١٩٩٧ إلى ٦٠,٥٪ في عام ٢٠٢٤، وهو ما يمثل دخول العراق المراحل الأولى من نافذة الفرصة الديموغرافية. كما اتسع الجزء الأوسط من الهرم، ولا سيما في الفئة العمرية بين ٣٠ و٦٤ سنة، مما يدل على تنامي حجم السكان المنتجين. ومع ذلك، فإن تحقيق المنافع المحتملة لهذه النافذة يتطلب جاهزية في السياسات العامة، خاصة في مجالات تطوير سوق العمل والتعليم. أما الفئة السكانية المسنّة (٦٥ سنة فأكثر)

فقد بقيت محدودة نسبيًا، إذ ارتفعت ارتفاعًا طفيفًا من ٣,٤٪ إلى ٣,٦٥٪ خلال الفترة نفسها. وعلى الرغم من أن هذا يشير إلى أن العراق لم يدخل بعد مرحلة الشيخوخة السكانية، فإن من المتوقع أن تتزايد الضغوط المستقبلية على نظم الرعاية الاجتماعية والصحية مع تحسّن متوسط العمر المتوقع.

الجدول (١): سكان العراق حسب العمر والخمس والعرض والجنس لسنة ١٩٩٧

فئات العمر العريضة	فئات العمر الخمسية	ذكور		اناث		المجموع	
		No	%	No	%	No	%
(٠-١٤) فئة صغار السن	٠-٤	١٩٠٧٣٢٢	٨,٦٥	١٨٦٢٢٤٨	٨,٤٥	٣٧٦٩٥٧٠	١٧,١
	٥-٩	١٦٨٨١٣٠	٧,٦٦	١٦٢٧٠٧٦	٧,٣٨	٣٣١٥٢٠٦	١٥,٠٤
	١٠-١٤	١٤٢١٦٨٣	٦,٤٥	١٣٦٣٣١٣	٦,١٨	٢٧٨٤٩٩٦	١٢,٦٣
فئة صغار السن (٠-١٤)		٥٠١٧١٣٥	٢٢,٧٦	٤٨٥٢٦٣٧	٢٢,١	٩٨٦٩٧٧٢	٤٤,٧٧
فئة الشباب (١٥-٦٤)	١٥-١٩	١٢٩٠٣٨٦	٥,٨٥	١٢٤٣٥٢٥	٥,٦٤	٢٥٣٣٩١١	١١,٤٩
	٢٠-٢٤	١٠١٦٨٦٧	٤,٦١	١٠٢٥٨٠٤	٤,٦٥	٢٠٤٢٦٧١	٩,٢٧
	٢٥-٢٩	٨٤٧٣٨٣	٣,٨٤	٨٧٢٨١٠	٣,٩٦	١٧٢٠١٩٣	٧,٨
	٣٠-٣٤	٦٧٩٢١١	٣,٠٨	٧٠٨٤٣٩	٣,٢١	١٣٨٧٦٥٠	٦,٢٩
	٣٥-٣٩	٤١٢٩٤٠	١,٨٧	٤٨٤٩٩٣	٢,٢	٨٩٧٩٣٣	٤,٠٧
	٤٠-٤٤	٤٢٨٤١٣	١,٩٤	٤٥٣٤٢٥	٢,٠٦	٨٨١٨٣٨	٤
	٤٥-٤٩	٣٢٦٦٦٦	١,٤٨	٣٤٩٣٨١	١,٥٨	٦٧٦٠٤٧	٣,٠٧
	٥٠-٥٤	٢٦٣٢٣٧	١,١٩	٢٥٥٩٠٥	١,١٦	٥١٩١٩٢	٢,٣٦
	٥٥-٥٩	٢١٤٠٦١	٠,٩٧	٢٠٨٠٩٧	٠,٩٥	٤٢٢١٥٨	١,٩٢
	٦٠-٦٤	١٣٤٠٢٧	٠,٦١	١٥٦٣١٦	٠,٧١	٢٩٠٨٤٣	١,٣٢
فئة الشباب (١٥-٦٤)		٥٦١٤١٩١	٢٥,٤٧	٥٧٥٩٢٤٥	٢٦,١٢	١١٣٧٣٤٣٦	٥١,٥٩
فئة كبار السن ٦٥ سنة فأكثر	٦٥-٦٩	١٢٣١٣٦	٠,٥٦	١٤٦٦٥٨	٠,٦٧	٢٦٩٧٩٤	١,٢٢
	٧٠-٧٤	٨١٨٠١٨	٠,٣٧	١١٠٨١١	٠,٥	١٩٢٦٢٩	٠,٨٧
	٧٥-٨٠	٥٤٩٨٤	٠,٢٥	٦٨٧٧٥	٠,٣١	١٢٣٧٥٩	٠,٥٦
	٨٠	٧٠٠٨٨	٠,٣٢	٩٢١٠٨	٠,٤٢	١٦٢١٩٦	٠,٧٤
فئة كبار السن ٦٥ سنة فأكثر		٣٣٠٠٢٦	١,٥	٤١٨٣٥٢	١,٩	٧٤٨٣٧٨	٣,٣٩
غير مبين		٢٥٩٠٠	٠,١٢	٢٨٧٠٨	٠,١٣	٥٤٦٠٨	٠,٢٥
المجموع		١٠٩٨٩٢٥٢	٤٩,٨٤	١١٠٥٨٩٩٢	٥٠,١٦	٢٢٠٤٦٢٤٤	١٠٠

المصدر: وزارة التخطيط (٢٠٢٣). المجموعة الإحصائية ٢٠٢٢-٢٠٢٣: الفصل الثاني - السكان والقوى العاملة، الجدول ٢/٤، ص٦٠. بغداد: وزارة التخطيط.

الجدول (٢): سكان العراق حسب العمر والخمس والعرض والجنس لسنة ٢٠٢٤

فئات العمر العريضة	فئات العمر الخمسية	ذكور		اناث		المجموع	
		No	%	No	%	No	%
(٠-١٤) فئة صغار السن	٠-٤	٢٦٣٢٩٤٤	٥,٧١	٢٥١٣٣٩٣	٥,٤٥	٥١٤٦٣٣٦	١١,١٥٩
	٥-٩	٢٨٠٣٥٥٥	٦,٠٨	٢٦٨٨٦٣٨	٥,٨٣	٥٤٩٢١٩٣	١١,٩٠٩
	١٠-١٤	٣٠١١٠٥٥	٦,٥٣	٢٩٠٥٣٩٠	٦,٣٠	٥٩١٦٤٤٤	١٢,٨٢٩
فئة صغار السن (٠-١٤)		٨٤٤٧٥٥٣	١٨,٣٢	٨١٠٧٤٢٠	١٧,٥٨	١٦٥٥٩٧٣	٣٥,٨٩٦
فئة الشباب (١٥-٦٤)	١٥-١٩	٢٦٥٥٩٩٩	٥,٧٦	٢٥٥٩٥١٠	٥,٥٥	٥٢١٥٥٠٩	١١,٣٠٩
	٢٠-٢٤	٢١٨٥٦٦٦	٤,٧٤	٢١٠٢٩٤٩	٤,٥٦	٤٢٨٨٦١٥	٩,٢٩٩
	٢٥-٢٩	١٨٠٢٩٤٤	٣,٩١	١٧٧٠٩٠٤	٣,٨٤	٣٥٧٣٨٤٨	٧,٧٤٩
	٣٠-٣٤	١٦٥٥٣٨٨	٣,٥٩	١٦٤١٧٧٦	٣,٥٦	٣٢٩١٦٦٤	٧,١٤٩
	٣٥-٣٩	١٤٤٣٢٧٧	٣,١٢	١٤٠١٩٦٦	٣,٠٤	٢٨٤٥٢٤٣	٦,١٦٩
	٤٠-٤٤	١٢٤٠٣٨٩	٢,٦٩	١٢٤٠٥١٦٧	٢,٧٠	٢٤٨٥٥٥٥	٥,٣٨٩
	٤٥-٤٩	١٠٤٢١١١	٢,٢٦	١٠٦٠٦٩٨	٢,٣٠	٢١٠٢٨٠٩	٤,٥٦٠
	٥٠-٥٤	٨٨٩٩٤٤	١,٩٣	٩٠٨٥١١	١,٩٣	١٧٩٨٤٥٥	٣,٩٠٠
	٥٥-٥٩	٦٧٣٢٢٢	١,٤٦	٦٨٧١٤٨	١,٤٩	١٣٦٠٣٧٠	٢,٩٥٠
	٦٠-٦٤	٤٠١١٦٧	٠,٨٧	٥١١٩٠٢	١,١١	٩١٣٠٦٩	١,٩٨٠
فئة الشباب (١٥-٦٤)		١٣٩٩٠١٠٧	٣٠,٣٣	١٣٨٩٠٥٢٩	٣٠,١٢	٢٧٨٨٠٦٣٦	٦٠,٤٥٤
فئة كبار السن ٦٥ سنة فأكثر	٦٥-٦٩	٢٩٠٥٥٠	٠,٦٣	٣٥٠٤٩١	٠,٧٦	٦٤٠٩٩١	١,٣٩٠
	٧٠-٧٤	٢٣٥١٦٧	٠,٥١	٣١٣٥٩٨	٠,٦٨	٥٤٨٧٦٤	١,١٩٠
	٧٥-٨٠	١١٠٦٦٧	٠,٢٤	١٥٢١٨٧	٠,٣٣	٢٦٢٨٥٤	٠,٥٧٠
	٨٠	٥٥٣٣	٠,١٢	٧٣٧٨٨	٠,١٦	١٢٩١٢١	٠,٢٨٠
	٨٥+	٣٢٢٧٨	٠,٠٧	٦٩١٧٦	٠,١٥	١٠١٤٥٤	٠,٢٢٠
فئة كبار السن ٦٥ سنة فأكثر		٧٢٣٩٤٤	١,٥٧	٩٥٩٢٤٠	٢,٠٨	١٦٨٣١٨٤	٣,٦٥٠
المجموع		٢٣١٦٦١٦٠٤	٥٠,٢٢	٢٢٩٥٧١٨٩	٤٩,٧٨	٤٦١١٨٧٩٣	١٠٠,٠٠

المصدر: وزارة التخطيط، جهاز الاحصاء وتكنولوجيا المعلومات الجغرافية. (٢٠٢٥). بيانات من التعداد العام للسكان والمساكن في العراق لعام ٢٠٢٤.

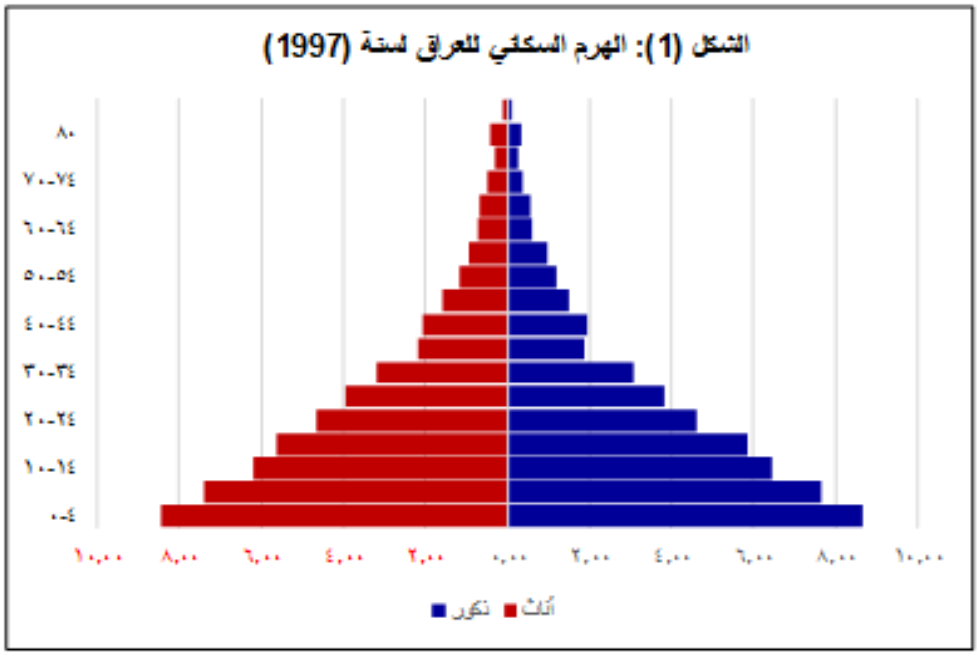

المصدر بالاعتماد على بيانات الجدول (١).

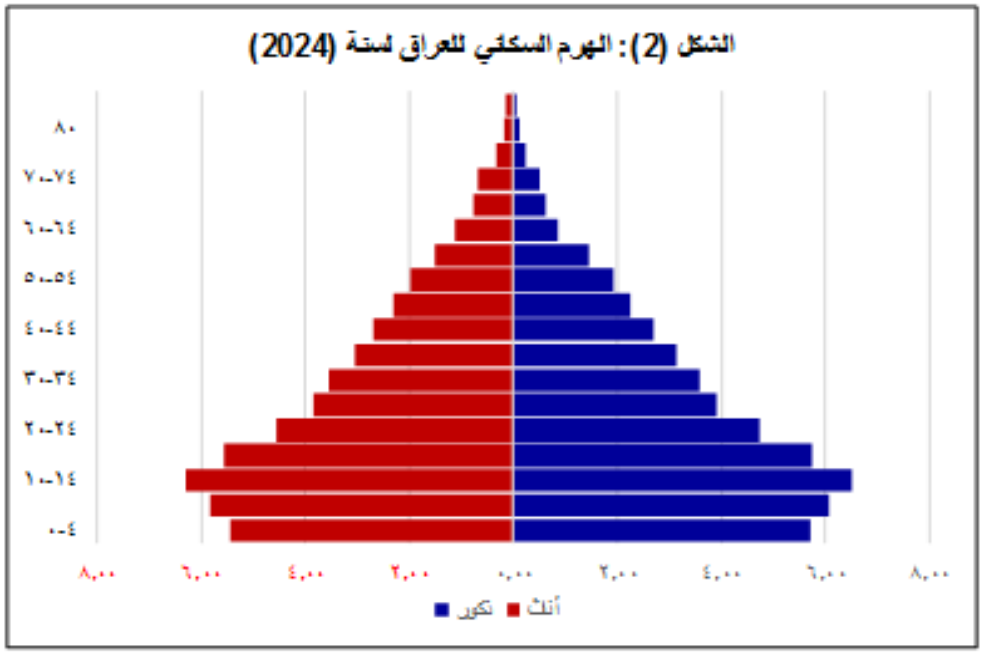

المصدر بالاعتماد على بيانات الجدول (٢).

٣,٢ .الخصوبة والوفيات والهجرة: الاتجاهات الرسمية والتوقعات المستقبلية

عند دراسة العوامل المؤثرة في نمو السكان والمتمثلة في (الخصوبة ، الوفيات ، الهجرة) ،يظهر تغير واضح بشكل الهرم السكاني مع بقاء سمة المجتمع الفتي برغم التغيرات الحاصلة ،اذ تُعدّ الخصوبة المحرك الرئيس للتحول الديموغرافي في العراق. ووفقًا لتقديرات البنك الدولي، بلغ معدل الخصوبة الكلي في العراق ٨,١١ ولادة لكل امرأة عام ١٩٥٠ (رابي، ٢٠٢٢، صفحة ٢). وبحلول عام ١٩٩٧، انخفض هذا المعدل إلى ٥,٧ ولادة لكل امرأة (وزارة التخطيط، ٢٠٠٧) ، فيما تشير بيانات التعداد لعام ٢٠٢٤ إلى انخفاض إضافي ليصل إلى ٣,٧ ولادة لكل امرأة. وتُقدّر الإسقاطات استمرار هذا الانخفاض ليبلغ ٢,٦٧ ولادة لكل امرأة بحلول عام ٢٠٤٤ (انظر الشكل ٣).

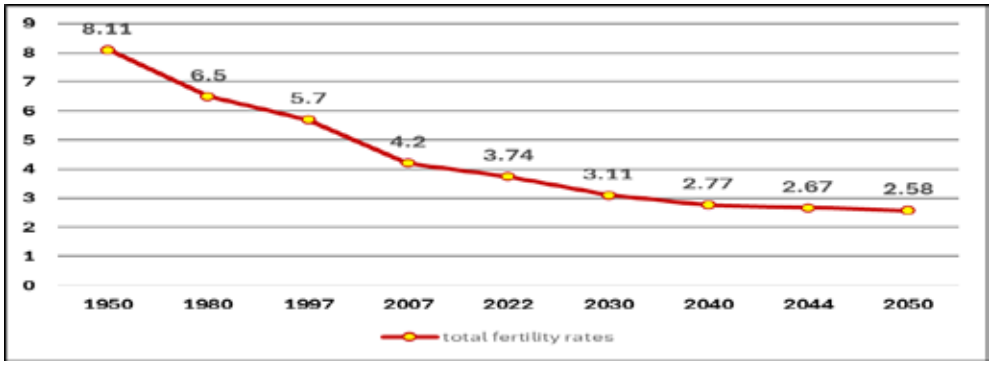

الشكل (٣) تطور معدلات الخصوبة الكلية في العراق للمدة ١٩٥٠ -٢٠٥٠

المصدر: ١- امجد رابي. (٢٠٢٢). تحول هدية الديموغرافية الى نافذة اقتصادية للفرص. بغداد: منظمة العمل الدولي.ص٢ ٢- وزارة التخطيط. (٢٠٠٧). المجموعة الاحصائية - السكان والقوى العملة - معدلات الخصوبة الكلية للسنوات ١٩٩٧-٢٠٠٧. ٣- الاسقاط السكاني محتسب بالاعتماد على برنامج spectrum .

يعكس هذا التراجع المستمر مزيجًا من العوامل ، من أبرزها: تحسن مستوى تعليم النساء، وتزايد الوصول إلى خدمات الصحة الإنجابية، وتأخر سن الزواج، وارتفاع مشاركة النساء في قوة العمل. وعلى الرغم من أن معدل الخصوبة الكلي ما يزال أعلى من مستوى الإحلال السكاني (٢,١ ولادة لكل امرأة)فإن الاتجاه الانخفاضي المستمر يشير إلى تباطؤ النمو السكاني مستقبلاً، وإلى تضيق القاعدة السكانية للهرم في العقود القادمة.

وشهدت مؤشرات الوفيات في العراق تحسنًا ملحوظًا خلال العقود الأخيرة. فبين عامي ١٩٩٧ و٢٠٢٢ ارتفع متوسط العمر المتوقع عند الولادة من نحو ٦٥ عامًا إلى أكثر من ٧١ عامًا، في حين انخفضت معدلات الوفيات الخام بشكل مطّرد (وزارة التخطيط، ٢٠٢٣). ويعكس هذا التحسّن تقدمًا ملموسًا في النظام الصحي العام في العراق، سواء من خلال زيادة متوسط الأعمار في الفئات المتقدمة سنًا أو من خلال انخفاض معدلات وفيات الأطفال والأمهات، مما يدل على مكاسب شاملة في قطاع الصحة (انظر الشكل ٤).

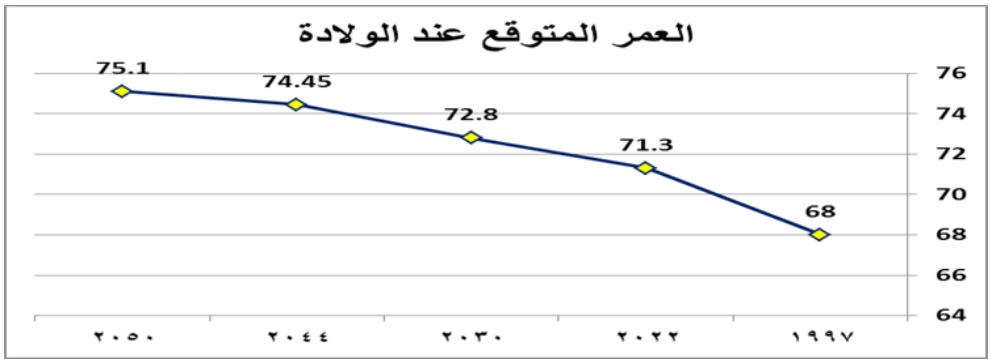

الشكل (٤) تطور معدلات الخصوبة الكلية في العراق للمدة ١٩٩٧-٢٠٥٠

المصدر : الاسقاط السكاني محتسب بالاعتماد على برنامج spectrum .

وتمثل الهجرة الدولية من اكثر عمليات الديموغرافية تعقيداً لصعوبة القياس لما تتطلبه من معلومات وبيانات في رصد حدوث التغيرات عبر الزمان والمكان ،نتيجة الحركة للسكان واتجاهاتهم ، كما انها تحتاج الى تسجيل البيانات المتعلقة بالأفراد و خصائصهم ،الامر الذي يتعذر اجراء حصره لانعدام توفر مثل هذه المعلومات المفصلة على مستوى العراق ،اذ لا توفر المؤسسات الاحصائية الحكومية غالباً مثل هذه البيانات و ان مسألة توفير مثل هذه البيانات يقتصر على معلومات بسيطة مثل العدد الكلي للوافدين و النازحين و لسنوات محددة فقط ،ويعود السبب في ذلك الى الظروف الاستثنائية التي مر بها العراق خلال العقود السابقة من الحروب و تغير النظام السياسي لعام ٢٠٠٣ الامر الذي ساهم بزيادة الرغبة لدى السكان في الهجرة خارج البلد، و وفقاً لتقرير منظمة العمل العربية الصادر ٢٠٠٧ اظهر هجرة ٧٣٥٠ عراقياً خلال المدة ١٩٩١- ١٩٩٨ (وزارة التخطيط، ٢٠١٢، الصفحات ١٠٢-١٠٧), كما اظهرت بعض الدراسات التابعة للأمم المتحدة في فترة الخمس سنوات بين ٢٠٠٥-٢٠٠٩ فقد

غادر من العراق ما معدله ٢٤٠ الف عراقياً سنوياً أي ما يمثل ١,٢ مليون في فترة خمس سنوات (رابي، ٢٠٢٢، صفحة ٦) . كما بينت الوثيقة الوطنية للسياسة السكانية ان عدد الجالية العراقية المهاجرة تقدر ٣,٧ مليون لعام ٢٠٢١,ولعل من ابرز التحديات التي تواجه العراق هي هجرة الكفاءات خاصة العاملين في القطاعات الحيوية مثل الصحة والتعليم و البحث العلمي واصحاب رؤوس الأموال لما لها من اثار سلبية على الجانب الاقتصادي للبلد ,الامر الذي يتطلب اجراء مسح و احصاء عدد المهاجرين وخصائصهم و مؤهلاتهم من اجل اعداد قاعدة بيانات من اجل تذليل المعوقات و عودة المهاجرين واندماجهم في المجتمع (مجلس الاعلى للسكان، ٢٠٢٣، صفحة ٣٢).

٣,٣ التركيب السكاني المتوقع لعام ٢٠٤٤ والوصول الى ذروة النافذة الديموغرافية: اظهرت نتائج تعداد لعام ٢٠٢٤ دخول العراق المرحلة الأولية من نافذة الديموغرافية، إذ تُظهر البيانات ارتفاع نسبة السكان في سنّ العمل وانخفاض نسبة الإعالة الشبابية. ووفقًا للإسقاطات الديموغرافية، من المتوقع أن تبلغ هذه النافذة ذروتها بحلول عام ٢٠٤٤، حيث ستنخفض نسبة الأطفال دون سن الخامسة عشرة إلى ما دون ٣٠٪ من إجمالي السكان، وهو ما يشير إلى نقطة تحوّل في توزيع الأعمار في العراق. تلخّص هذه التوقعات في الجدول (٣) وتُوضّح في الشكل (٥)، بالاعتماد على التقديرات الرسمية المُولدة من خلال برنامج Spectrum، ويمكن تلخيص الاتجاهات الرئيسة كما يأتي:

١. **تقلص قاعدة الهرم السكاني:** يُتوقع أن تنخفض نسبة الفئة العمرية الصغيرة (٠-١٤ سنة) إلى ٢٩,٧٥٪ من إجمالي السكان، وهو تراجع كبير مقارنة بالعقود السابقة. ويتسق هذا الاتجاه مع استمرار انخفاض معدلات الخصوبة، حيث يُتوقع أن ينخفض معدل الخصوبة الكلي إلى ٢,٦٧ ولادة لكل امرأة بحلول عام ٢٠٤٤، وإلى ٢,٥٨ بحلول عام ٢٠٥٠، مما يشير إلى اقتراب العراق من مستوى الإحلال السكاني واستمرار تضييق قاعدة الهرم الشبابية.

٢. **اتساع الفئة العاملة (منتصف الهرم السكاني):** من المتوقع أن تتسع الفئة العمرية المنتجة (١٥-٦٤ سنة) لتشكّل نحو ٦٣,٩٢٪ من إجمالي السكان. وتمثل هذه الزيادة في السكان النشطين اقتصاديًا جوهر العائد الديموغرافي المحتمل للعراق، شريطة أن تكون استراتيجيات سوق العمل والتعليم وتنمية المهارات متوائمة بفاعلية مع هذا التحول البنيوي.

٣. **تزايد الفئة المسنّة (قمة الهرم السكاني):** يُتوقع أن ترتفع نسبة السكان المسنّين (٦٥ سنة فأكثر) إلى نحو ٦,٣٣٪ من مجموع السكان. ورغم أن هذه النسبة ما تزال متواضعة مقارنة بالمستويات العالمية، إلا أنها تُعدّ مؤشرًا مبكرًا على بداية مرحلة الشيخوخة السكانية، وهي نتيجة لتحسن الخدمات الصحية وارتفاع متوسط العمر المتوقع. ويستدعي هذا التحول التخطيط المسبق لتطوير سياسات الحماية الاجتماعية وبنية الرعاية الصحية للمسنّين لمواكبة التحولات القادمة في التركيب العمري للسكان.

الجدول (٣) سكان العراق حسب العمر والخمس والعرض والجنس لسنة ٢٠٤٤

فئات العمر العريضة	فئات العمر الخمسية	ذكور		اناث		المجموع	
		No.	%	No.	%	No.	%
(٠-١٤) فئة صغار السن	٠-٤	٣٦٠٢٣٣١	٥,٢٤	٣٤٣٤٤٠٢	٤,٩٩	٧٠٣٦٧٣٣	١٠,٢٣
	٥-٩	٣٥٠٨٦٨٣	٥,١٠	٣٣٥٠٣٢٤	٤,٨٧	٦٨٥٩٠٠٧	٩,٩٧
	١٠-١٤	٣٣٦٠٠١٤	٤,٨٨	٣٢١٠٧٩٢	٤,٦٧	٦٥٧٠٨٠٦	٩,٥٥
فئة صغار السن (٠-١٤)		١٠٤٧١٠٢٨	١٥,٢٢	٩٩٩٥٥١٨	١٤,٥٣	٢٠٤٦٦٥٤٦	٢٩,٧٥
فئة الشباب (١٥-٦٤)	١٥-١٩	٣١٥٥٧٢٧	٤,٥٩	٣٠١٨٣٥٤	٤,٣٩	٦١٧٤٠٨١	٨,٩٧
	٢٠-٢٤	٢٩٧١١١٣	٤,٣٢	٢٨٤٣٤١٤	٤,١٣	٥٨١٤٥٢٧	٨,٤٥
	٢٥-٢٩	٢٨٤٦٨٥٧	٤,١٤	٢٧٣١٧٤٨	٣,٩٧	٥٥٧٨٦٠٥	٨,١١
	٣٠-٣٤	٢٨٦١٣٨٤	٤,١٦	٢٧٥١٥٧٨	٤,٠٠	٥٦١٢٩٦٢	٨,١٦
	٣٥-٣٩	٢٤١٩٩٦٧	٣,٥٢	٢٣٣٦١٨٠	٣,٤٠	٤٧٥٦١٤٧	٦,٩١
	٤٠-٤٤	٢١٤٤٥٧٣	٣,١٢	٢٠٨٤١٦٩	٣,٠٣	٤٢٢٨٧٤٢	٦,١٥
	٤٥-٤٩	١٩٠٠٢٨٥	٢,٧٦	١٨٧٢٩٩٥	٢,٧٢	٣٧٧٣٢٨٠	٥,٤٨
	٥٠-٥٤	١٦٣٠٠٦٤	٢,٣٧	١٦٣٥١٤٦	٢,٣٨	٣٢٦٥٢١٠	٤,٧٥
	٥٥-٥٩	١٢٨٨٩٩٢	١,٨٧	١٣٣٣٠٤٢	١,٩٤	٢٦٢٢٠٣٤	٣,٨١
	٦٠-٦٤	١٠٣٢٩٦١	١,٥٠	١١١٦٨٨٦	١,٦٢	٢١٤٩٨٤٧	٣,١٢
فئة الشيلب (١٥-٦٤)		٢٢٢٥١٩٢٣	٣٢,٣٤	٢١٧٢٣٥١٢	٣١,٥٨	٤٣٩٧٥٤٣٥	٦٣,٩٢
فئة كبار السن ٦٥ سنة فأكثر	٦٥-٦٩	٨٠٣٢١٣	١,١٧	٩١٥٥٣١	١,٣٣	١٧١٨٧٤٤	٢,٥٠
	٧٠-٧٤	٥٧٥٥٤٥	٠,٨٤	٧١١٦٠٨	١,٠٣	١٢٨٧١٥٣	١,٨٧
	٧٥-٨٠	٣٣٧١٥٣	٠,٤٩	٤٧٦٤٢٩	٠,٦٩	٨١٣٥٨٢	١,١٨
	٨٠+	١٩٢٠٤٢	٠,٢٨	٣٤٣٦٣٢	٠,٥٠	٥٣٥٦٧٤	٠,٧٨
فئة كبار السن ٦٥ سنة فأكثر		١٩٠٧٩٥٣	٢,٧٧	٢٤٤٧٢٠٠	٣,٥٦	٤٣٥٥١٥٣	٦,٣٣
Total		٣٤٦٣٠٩٠٤	٥٠,٣٤	٣٤١٦٦٢٣٠	٤٩,٦٦	٦٨٧٩٧١٣٤	١٠٠,٠٠

المصدر: توقعات السكان للعراق، ٢٠٢٤-٢٠٤٤، تم إنشاؤها باستخدام نموذج (Spectrum Consortium، ٢٠٢٤) Spectrum DemProj.

الشكل (5): الهرم السكاني للعراق لسنة (2044)

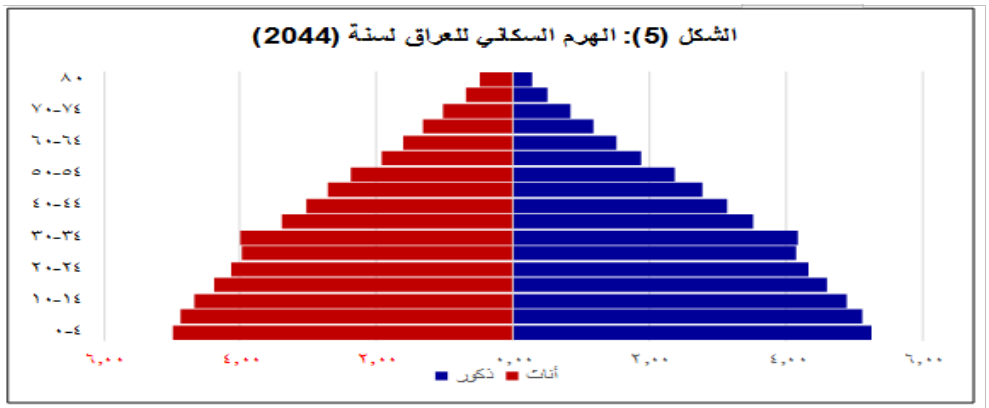

المصدر: بالاعتماد على بيانات الجدول (٣).

باختصار ،تؤكد البيانات الديموغرافية لتعداد الاخير، أن العراق قد دخل رسميًا المرحلة المبكرة من نافذة الفرصة الديموغرافية، وهي مرحلة تُعرَّف بانخفاض نسبة الإعالة الشبابية وارتفاع نسبة السكان في سنّ العمل. ووفقًا للإسقاطات السكانية، من المتوقع أن تبلغ هذه المرحلة ذروتها بحلول عام ٢٠٤٤، حينما ستنخفض نسبة السكان دون سن الخامسة عشرة إلى أقل من ٣٠٪ من إجمالي السكان، وهو أحد المعايير الأساسية التي حددتها الأمم المتحدة للدخول في مرحلة النفاذ الديموغرافي. وتعرّف الأمم المتحدة هذه المرحلة بأنها تلك التي تقل فيها نسبة السكان دون سن ١٥ عامًا عن ٣٠٪، في حين تبقى نسبة المسنين (٦٥ سنة فأكثر) دون ١٥٪ (الشديد، ٢٠١٤، صفحة ١٣٩).

وعند ومقارنة و تحليل البيانات يتبين ان هذا ارتفاع في حجم السكان يعود بشكل أساسي كما اشرنا سابقاً الى العامل الأول المؤثر في الزيادة السكانية الى ارتفاع معدلات الخصوبة خلال العقود الماضية والتي ساهمت في زيادة حجم السكان بالوقت الاني ، فعلى الرغم من انخفاض معدلات الخصوبة خلال السنوات الأخيرة ، الا انه لا يزال حجم السكان في زيادة مستمرة ويعود السبب في ذلك الارتفاع الى وصول فئة صغار السن خلال العقود السابقة ضمن الفئة الشابة أي الدخول في سن البلوغ الامر الذي يساهم في استمرار الزيادة السكانية خلال العقود القادمة كنتيجة مؤكده بسبب الرصيد الكبير لمعدلات الخصوبة السابقة فان ذلك ينتج عنه عدد اكبر حتى وان تم تخفيض المعدلات الانجاب للسنوات اللاحقة ، او بمعنى اخر ان الزيادة الحالية ماهي الا انعكاس لارتفاع معدلات الانجاب للعقود السابقة وهو ما يوضح استمرار الزيادة في حجم السكان ، كما ان معدل الخصوبة للسنوات المستقبلية سيبقى مرتفعاً مقارنة بمعدل الاحلال ٢,١ مولود للمرأة و وهو المعدل الذي يحافظ على حجم السكان شبه ثابت .فان أي زيادة عن معدل الاحلال سينجم عنها زيادة اكبر في حجم السكان .

مما تقدم يظهر ان عدد السكان العراق مستمر في الزيادة خلال السنوات القادمة، الامر الذي يُثيرمجموعة من التساؤلات السياسية المهمة ومن ابرزها

•هل سيكون استمرار النمو السكاني مفيدًا للعراق أم عبئًا عليه؟

•ما هي الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المحتملة لهذا التحول الديموغرافي؟

•والأهم من ذلك، إلى أي مدى يمتلك العراق القدرة المؤسسية والتخطيطية للاستفادة من هذه النافذة الديموغرافية الناشئة؟

وللإجابة عن هذه التساؤلات، يصبح من الضروري تقييم الوضع الراهن وتحديد التحديات التي قد تعيق قدرة العراق على تحويل إمكاناته الديموغرافية إلى مكاسب تنموية مستدامة. ويستعرض القسم التالي أبرز العقبات الديموغرافية والسياساتية التي تواجه المجتمع العراقي في الوقت الحاضر.

٤.التحديات أمام استثمار الفرصة الديموغرافية :

تواجه الفرصة الديموغرافية التي يقف العراق على أعتابها عددًا من العوائق و التحديات الحرجة التي قد تحدّ من قدرة البلاد على الاستفادة الكاملة من هذا التحول. وتشمل هذه العوائق ما يأتي:

١,٤. تركيب القوى العاملة وضغوط توظيف الشباب:

وفقًا لنتائج المسح الوطني للقوى العاملة الذي أجرته وزارة التخطيط العراقية، شكّلت الفئة الناشطة اقتصاديًا نحو ٣٩,٥٪ من إجمالي السكان في السنوات الأخيرة. وتضم هذه الفئة العاملين والعاطلين عن العمل والباحثين عنه. وتُظهر البيانات فجوة واضحة بين الجنسين في المشاركة بسوق العمل، إذ لا تتجاوز نسبة مشاركة النساء ١٠,٦٪ مقابل ٦٨٪ للرجال. ومن بين إجمالي القوى العاملة، بلغت نسبة العاملين ٨٣,٥٪، منهم ٨٨,٥٪ من الذكور و١١,٥٪ من الإناث (وزارة التخطيط، ٢٠٢٢، صفحة ١).

ورغم الحجم الكبير للقوى العاملة، فإن نسبةً كبيرة من الشباب لا تزال عاطلة عن العمل أو تعمل في وظائف غير مستقرة أو متدنية الإنتاجية. ويُعد هذا الوضع تحديًا رئيسيًا، خاصةً في ظل دخول العراق نافذته الديموغرافية، وهي فرصة حاسمة لتوظيف طاقاته الشابة بما يعزز النمو الاقتصادي. إنّ الفشل في إدماج الشباب في وظائف منتجة من شأنه أن يحوّل الإمكان الديموغرافي إلى عبء اجتماعي واقتصادي. كما أن العجز عن توليد فرص عمل كافية ولائقة قد يؤدي إلى تفاقم معدلات البطالة، وهدر رأس المال البشري، وإعاقة مسار التنمية الاقتصادية المستدامة (مجلس الاعلى للسكان، ٢٠٢٣، الصفحات ١٨ -١٩).

٢,٤. البطالة واختلالات سوق العمل

احتل العراق المرتبة الرابعة عشرة عالميًا من حيث ارتفاع معدلات البطالة، إذ بلغ معدل البطالة الوطني ١٦,٥٪ في عام ٢٠٢١، وانخفض قليلًا إلى ١٥,٥٪ في عام ٢٠٢٢، أي ما يعادل تقريبًا واحدًا من كل خمسة أفراد من القوى العاملة خارج العمل (حنان جميل عاشور، ٢٠٢٤، الصفحات ١-٢) فبحسب تعريف منظمة العمل الدولية البطالة هو كل إنسان قادر على العمل وراغب

فيه ويبحث عنه ويقبله عند الأجر السائد ولكن دون جدوى (مجلخ، ٢٠١٦، صفحة ٦٥) ، ويعكس ارتفاع البطالة مشكلات هيكلية عميقة الجذور في الاقتصاد العراقي. فقد أدى الاعتماد المفرط على قطاع النفط إلى إضعاف مساهمة القطاعات الإنتاجية الأخرى، مثل الزراعة والصناعة التحويلية. ونتيجة لذلك، ظل خلق فرص العمل محدودًا وغير متوازن، الأمر الذي أثّر بشكل خاص على فئة الشباب (وزارة التخطيط، ٢٠١٤، الصفحات ٥١-٥٣). كما يظهر اختلال واضح بين مخرجات النظام التعليمي واحتياجات سوق العمل، ويتفاقم ذلك بسبب ضعف أداء القطاع الخاص، وقلة الاستثمارات المحلية، وانتشار العمالة غير المنظمة. وقد أدّت هذه العوامل إلى تشوهات قطاعية في توزيع القوى العاملة، زادتها حدّة الفوارق الإقليمية في التنمية وغياب جهة وطنية مركزية لتنظيم التشغيل (وزارة التخطيط، ٢٠١٨، صفحة ٥٣).ويقدّم المسح الوطني للشباب والمراهقين (٢٠١٩) رؤية أعمق حول الأسباب المدركة للبطالة بين الشباب العراقي. وتشير نتائجه إلى أن الشباب حدّدوا ثلاثة محاور رئيسية تفسّر ارتفاع البطالة، وهي:

١. ضعف دور الدولة في خلق فرص العمل – بحسب ٤٠,٦٪ من المستجيبين.
٢. عوامل مرتبطة بالشباب أنفسهم، منها نقص المهارات والمؤهلات الكافية ١٠,٨٪، وضعف الجدية في البحث عن عمل ٩,٦٪ .
٣. قيود اقتصادية وبنيوية، تشمل نقص فرص العمل ٧١,٣٪، وتزايد العمالة الأجنبية ٨,٨٪، وتباطؤ النمو الاقتصادي ٦,٤٪، ووجود فجوة بين عدد الباحثين عن عمل والفرص المتاحة ٤,٥٪ (وزارة التخطيط، ٢٠٢٠، الصفحات ١٥-١٧)

ما لم تُنفّذ إصلاحات شاملة تشمل تنوع في القاعدة الاقتصادية، وتنشيط القطاع الخاص، وتطوير المهارات المهنية، ومواءمة التعليم مع احتياجات سوق العمل، فمن المرجح أن تبقى البطالة مرتفعة. ويُشكّل هذا الوضع تهديدًا جديًا لقدرة العراق على تحويل زخمه الديموغرافي إلى نمو اقتصادي حقيقي ومستدام.

٤,٣ . تشبّع القطاع العام وتوسع ظاهرة البطالة المقنّعة

لا يزال القطاع العام الوجهة الرئيسية للتوظيف بين الشباب في العراق، كما هو الحال في العديد من بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. فقد شهدت الخدمة المدنية توسعًا سريعًا خلال سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، حيث استوعبت أعدادًا كبيرة من خريجي الجامعات والمعاهد التقنية والمدارس المهنية (United Nations

Educational, Ministry of Planning, ٢٠١٩, p. ٣٦) .

وعلى الرغم من تبنّي سياسات تهدف إلى تنويع فرص العمل من خلال تشجيع الاستثمار ومشاركة القطاع الخاص، فإن القطاع العام لا يزال يعاني من تضخم في أعداد العاملين، وانخفاض في الإنتاجية، وانتشار واسع للبطالة المقنّعة داخل مؤسسات الدولة وتتفاقم هذه الحالة مع اتساع نطاق الاقتصاد غير الرسمي، الأمر الذي يسهم في زيادة معدلات نقص الاستخدام أو البطالة الجزئية. وتشير البيانات الإحصائية إلى أن نسبة العاملين في القطاع العام ارتفعت من ٣٤ ٪ عام ٢٠٠٧ إلى ٣٧ ٪ عام ٢٠١٢، ثم إلى ٣٩ ٪ عام ٢٠١٤، لتصل إلى ٣٩,٥ ٪ عام ٢٠٢١ من إجمالي السكان النشطين اقتصاديًا (وزارة التخطيط، ٢٠١٨، صفحة ٥١)

وأظهر المسح الوطني للقوى العاملة لعام ٢٠٢١ أن ٧,٩٪ من العاملين يعانون من بطالة جزئية زمنية، بينما تصل البطالة الجزئية العامة إلى ١٩,٩٪، في حين بلغت نسبة البطالة المقنّعة الناجمة عن عدم التوافق بين المؤهلات وطبيعة العمل نحو ٨٠,١٪. فقد بلغ عدد العمالة الناقصة بشكل عام ٣,٤٢٩,٨٠٧ من أصل ٨,٦٠١,٠٧٨ عاملًا. ومن بين هؤلاء، يعاني ٢,٧٤٦,٥٦٣ من نقص تشغيل مرتبط بالتخصص، و٦٨٣,٢٤٤ من نقص تشغيل زمني (وزارة التخطيط، ٢٠٢٣، صفحة ٢٠). إن هذا الاعتماد المتزايد على التوظيف في القطاع العام الذي يتّسم في الغالب بانخفاض الكفاءة يفرض عبئًا ماليًا كبيرًا على الموازنة العامة الاتحادية، ولا سيما في ظل استمرار الأزمات المالية.

ورغم القيود العديدة التي يعاني منها، لا يزال القطاع العام يمثل الخيار الوظيفي الأكثر تفضيلًا بين الشباب العراقي، إذ يُنظر إليه على أنه يوفر قدرًا أكبر من الأمان الوظيفي وحماية لحقوق العاملين، خاصة في ظل غياب نظام تأمين اجتماعي فعّال أو استقرار وظيفي في القطاع الخاص (United Nations Educational, Ministry of Planning، ٢٠١٩، الصفحات ٣٦-٣٧) ونتيجة لذلك، ينظر الكثير من الشباب إلى العمل في القطاع الخاص أو غير الرسمي على أنه خيار مؤقت في انتظار فرص التوظيف في القطاع العام.

٤,٤ .الفجوة بين الجنسين في المشاركة في القوى العاملة

تشير الدراسات إلى أن معظم الدول العربية تعاني من انخفاض ملحوظ في معدلات التشغيل، ويرتبط ذلك بدرجة كبيرة باتساع الفجوة بين الجنسين في سوق العمل. إذ تُعد المشاركة المحدودة للإناث في القوى العاملة من أبرز العوامل التي تسهم في تدني نسبة التشغيل الإجمالية، مما يؤدي إلى

انخفاض معدل مشاركة القوى العاملة إلى نحو ٥٠٪ من إجمالي السكان وهي من أدنى النسب على المستوى العالمي. ويُعزى هذا التفاوت إلى مجموعة من العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي تحدّ من تمكين المرأة وتقيّد فرصها في المشاركة الإنتاجية الفعلية داخل الاقتصاد الرسمي. (عبيدالله، ٢٠١٦، صفحة ٢٥١)

و تشير البيانات الرسمية الصادرة بوضوح إلى وجود ضعفٍ كبير في استثمار شريحة واسعة من السكان النشطين اقتصاديًا،ولاسيما بين فئة الشباب، ويُعزى ذلك إلى انخفاض معدل مشاركة الإناث في الأنشطة الاقتصادية.فبحسب المسح الوطني للقوى العاملة لعام ٢٠٢١ في العراق، لا تتجاوز نسبة النساء العاملات ١١,٥ ٪ من إجمالي القوى العاملة، مقابل ٨٨,٥ ٪ للذكور (وزارة التخطيط، ٢٠٢٢، صفحة ١) ويرتبط هذا الانخفاض في المشاركة إلى حدٍّ كبير بالأعراف الاجتماعية والثقافية السائدة والقيم التقليدية التي تنظر إلى المرأة أساسًا باعتبارها مُقدّمة للرعاية الأسرية. فالكثير من الأسر لا تزال تتحفّظ على السماح للنساء بالعمل لساعات طويلة خارج المنزل أو ممارسة مهن تتطلب تواصلاً مع رجال من خارج العائلة، الأمر الذي يُشكّل عوائق كبيرة أمام دخول النساء إلى سوق العمل (United Nations Educational, Ministry of Planning، ٢٠١٩، صفحة ٣٧) .ونتيجة لذلك، فإن القوى العاملة النسائية في العراق تُعدّ غير مُستثمرة بالشكل الكافي، ما يحوّل النساء من مساهمات محتملات في الاقتصاد إلى فئة معالة، ويزيد بالتالي من الأعباء الاقتصادية والاجتماعية الملقاة على كاهل الرجال وعلى الخدمات العامة في الدولة.

وتُظهر التقارير الصادرة عن وزارة التخطيط ووكالات الأمم المتحدة والبنك الدولي أن غالبية النساء العاملات يتركزن في القطاع العام، وخصوصًا في مجال التعليم (United Nations Educational, Ministry of Planning، ٢٠١٩، صفحة ٥١) ولا تزال البيانات الموثوقة حول مشاركة النساء في القطاعين الخاص وغير الرسمي محدودة للغاية.وفي الممارسة الواقعية، تشارك العديد من النساء في أعمال منزلية أو غير رسمية، مثل الخياطة، التطريز، إعداد الطعام، خدمات التجميل، وغيرها من الحرف المنزلية. كما مكّنت التطورات التكنولوجية وانتشار الإنترنت عددًا متزايدًا من النساء من الانخراط في الأعمال التجارية الإلكترونية والتسويق عبر الإنترنت. وتعمل بعض النساء كذلك في أنشطة يُنظر إليها اجتماعيًا أو دينيًا على أنها غير لائقة، لكنها توفر مصدر دخل فعلي، وإن كانت هذه الأنشطة غير مُسجّلة رسميًا، ولا تخضع

للضرائب، وغالبًا ما تكون خارج نطاق الرصد الحكومي في مؤسسات العمل.

ينبع هذا النقص في البيانات من سببين رئيسيين:الأول، المنظور الثقافي الذي ينظر إلى العمل خارج القطاع العام باعتباره مؤقتًا أو غير آمن؛ والثاني، القصور المؤسسي في الاعتراف بالعمل غير الرسمي وتوثيقه. ونتيجة لذلك، فإن التقارير الرسمية لا تعكس الحجم الحقيقي لمشاركة النساء الاقتصادية، مما يُعيق جهود وضع سياسات شاملة يمكنها استثمار الإمكانات التنموية الكاملة للمرأة العراقية.

٤,٥ .انخفاض مستوى المعيشة واتساع دائرة الفقر

لا يزال النمو السكاني السريع في العراق يشكل ضغطًا متزايدًا على الدخل القومي، مما يؤدي إلى انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل. وبحسب التعريف الاقتصادي، يُحسب دخل الفرد بقسمة الدخل القومي الإجمالي على عدد السكان، وبالتالي، إذا لم يترافق النمو السكاني مع زيادة موازية في الدخل القومي، فإن نصيب الفرد سيتراجع. وتصبح هذه المعادلة أكثر خطورة في حال تباطؤ النمو الاقتصادي أو ركوده، حيث يؤدي ذلك إلى ارتفاع معدلات الفقر وتراجع قدرة الدولة على تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان المتزايدين (الايدامي، ٢٠١٩، صفحة ٣٥٦)

ويمثل هذا الواقع تحديًا حرجًا في سياق النافذة الديموغرافية. فاندفاع الشباب إلى سوق العمل يضع العراق أمام مسارين محتملين:

المسار الأول: الإخفاق في استثمار الشباب ودمجهم بفاعلية في الأنشطة الإنتاجية، وهو ما يؤدي إلى إهدار الفرصة الديموغرافية، وما يترتب على ذلك من ارتفاع البطالة وتدهور الخدمات العامة وتفاقم معدلات الفقر وعدم المساواة. وفي ظل هذا السيناريو، تتحول الفرصة الديموغرافية من مكسب محتمل إلى عبء سكاني واقتصادي.

أما **المسار الثاني:** فيقوم على الاستثمار الاستراتيجي في رأس المال البشري، من خلال تحسين التعليم والرعاية الصحية والتدريب المهني، وتوسيع فرص العمل الإنتاجي. كما يمكن أن تسهم إعادة توجيه الموارد المهدورة بفعل الفساد المالي والإداري نحو برامج تنموية موجهة للشباب — ولا سيما في القطاعات القادرة على توليد نمو مستدام في تحقيق عوائد اقتصادية واجتماعيةطويلة الأمد. ، فإن تمكين الشباب عبر تدخلات موجهة يمثل عاملًا أساسيًا لتحويل الإمكانات الديموغرافية إلى قيمة اقتصادية ملموسة. (سلام عبد علي العبادي، ٢٠١٧، صفحة ٣٦٤)

٥. الفرص الناشئة عن التحول الديموغرافي في العراق

إنّ التحديات التي جرى تناولها في الأقسام السابقة تسهم مجتمعة في زيادة الضغوط على فئة الشباب في العراق، وهي الفئة الأساسية النشطة اقتصاديًا، في سعيها نحو تحقيق مستوى معيشي لائق في بيئة اجتماعية واقتصادية معقدة.ورغم أن العراق قد دخل فعليًا مرحلة النافذة الديموغرافية التي يُفترض أن تمثّل عامل دفع إيجابي نحو التقدّم الاقتصادي والاجتماعي إلا أن المسار الفعلي لهذه المرحلة لا يزال غير محسوم.ويُنظر إلى هذه المرحلة عادةً باعتبارها فرصة نادرة للتطور الوطني، ما يثير تساؤلين جوهريين مزدوجين:

- هل سيتمكّن العراق من توظيف هذا التحول الديموغرافي لصا لحه ؟
- وهل سيتم استثماره بطريقة تحقق أقصى العوائد التنموية الممكنة؟ إن التقييم الواقعي للبنية المؤسسية والاجتماعية والاقتصادية في العراق يكشف عن فجوة واضحة بين إمكانات الشباب الحالية وبين قدرة الدولة على استثمارها بفاعلية. وتُظهر الأدلة استمرار ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب على مدى العقود الماضية، نتيجة محدودية فرص العمل، وتشبّع القطاع العام، وضعف القطاع الخاص في توفير وظائف تتناسب مع مؤهلات الشباب وطموحاتهم.

إن التحولات العميقة في الهيكل العمري للسكان في العراق خلال العقود الماضية – وتلك المتوقعة خلال العقود الثلاثة المقبلة – تمثل في آنٍ واحد تحديًا وفرصة تاريخية. فإذا ما جرى التعامل معها من خلال تخطيط استراتيجي وسياسات شاملة وإصلاح مؤسسي فعّال، فإنها يمكن أن تُسهم في تسريع مسار التنمية الوطنية وتعزيز القدرة على الصمود الاقتصادي والاجتماعي.أما تجاهل هذه التحولات أو التعامل معها ببطء، فقد يؤدي إلى تفاقم التفاوتات الاجتماعية وتعطيل مسيرة التقدم في العراق.

ولكي يتمكن العراق من تحويل زخمه الديموغرافي إلى زخم تنموي، لا بد من معالجة المعوقات والتحديات القائمة، والتخطيط لتحقيق الاستدامة طويلة الأمد، واستثمار الفرص التي تتيحها المرحلة الانتقالية الديموغرافية الحالية. ويمكن تلخيص أبرز هذه الفرص على النحو الآتي:

٥,١ انخفاض نسبة الإعالة

يسهم الانخفاض المستمر في معدلات الخصوبة الحالية والمتوقعة في تقليص نسبة الإعالة الكلية، نتيجة لانخفاض نسبة الأطفال دون سن الخامسة عشرة وبقاء نسبة كبار السن منخفضة نسبيًا. وفي المقابل، استمرار الفئة العمرية

العاملة (١٦-٦٤ سنة) في التوسع. ومن المتوقع استمرار هذا الاتجاه خلال العقود الثلاثة القادمة، مما يخلق هيكلًا عمريًا أكثر ملاءمة للتنمية الاقتصادية. إن انخفاض نسبة الإعالة يعني وجود عدد أقل من غير العاملين الذين يعتمدون على السكان العاملين، مما يؤدي إلى زيادة المشاركة في القوى العاملة، وارتفاع إنتاجية رأس المال البشري، وانخفاض الإنفاق الأسري على الإعالة، الأمر الذي يتيح زيادة الادخار والاستثمار على المستويين الأسري والوطني.

٥,٢ تحسّن مستويات المعيشة

مع استمرار انخفاض معدلات الخصوبة وتراجع معدلات وفيات الأطفال، تميل الأسر إلى إنجاب عدد أقل من الأطفال وتحقيق حجم الأسرة المرغوب.ويُفضي هذا التحول الديموغرافي إلى إعادة توجيه الموارد الأسرية نحو تحسين مستوى المعيشة، إذ يتيح التركيز على تعليم وصحة كل طفل بشكل أفضل، مما ينعكس إيجابًا على جودة رأس المال البشري والرفاه الاجتماعي.

كما أن توزيع الدخل على عدد أقل من أفراد الأسرة يؤدي إلى ارتفاع نصيب الفرد من الدخل وزيادة الادخار الأسري، مما يعزز إمكانات الاستثمار المحلي. ويمثل هذا التحول عنصرًا أساسيًا في تحسين المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية على المدى البعيد.

٥,٣ تخفيف الضغط على الخدمات العامة

على مدى عقود، واجه العراق هيكلًا سكانيًا يغلب عليه الطابع الشبابي، ما فرض ضغوطًا كبيرة على أنظمة الخدمات العامة، ولا سيما في مجالي التعليم والصحة.ومع التراجع التدريجي المتوقع في نسبة فئة الشباب، قد تتمكن الحكومة من إعادة توجيه الموارد المالية وتخفيف العبء عن الخدمات العامة. ويتيح هذا التحول الديموغرافي فرصة لإعادة توزيع الإنفاق العام نحو تطوير البنية التحتية وتحفيز القطاع الخاص وبرامج خلق فرص العمل، خاصة لفئة الشباب النشط اقتصاديًا.ومن شأن هذه الإجراءات - إذا نُفذت بسياسات فعّالة - أن تُسهم في خفض البطالة وتنشيط النمو الاقتصادي.

يمكن تلخيص التغيرات الديموغرافية و الاقتصادية في المستقبل العراق بان فئة السكان في سن الانجاب في الوقت الحالي و الفئة السكان المقبلين على دخول حقل الانجاب نتيجة حالات الزواج المبكر هم من سيحدد حجم السكان والزيادة الطبيعية في المستقبل ،فضلاً عن وما يترتب عليها من زيادة حجم السكان ومن ثم زيادة حجم القوى العاملة والناشطون اقتصادياً و تزايد في عدد الدخلين في سوق العمل والتي

قد تعمل على خلق عدم توازن عندما يتجاوز العرض الطلب، لذا يتطلب وضع خطة عمل و سياسة سكانية محكمة تلتزم الجهات المعنية بتفيذها بشكل الامثل و متابعة أي تغيرات قد تطرا على المجتمع في المستقبل من اجل تلافي أي مشكلات قد تحدث او تعيق استثمار العراق للهبة الديموغرافية بشكل الأفضل ومن ثم تبطئ من عجلة التنمية و يصبح تأثيرها سلبي ينعكس اثره في ارتفاع معدلات البطالة والفقر بين الفئة الشابة .

٦.الاستناجات:

استنادًا إلى تحليل الأنماط الديموغرافية، والتوقعات السكانية، والتحديات التي يواجهها العراق، يمكن استخلاص الاستنتاجات الرئيسة التالية:

١,٦ استمرار النمو السكاني:

من المتوقع أن يستمر عدد سكان العراق في الزيادة خلال العقود الثلاثة المقبلة ليصل إلى نحو ٦٨,٧ مليون نسمة بحلول عام ٢٠٤٤. ويُعزى هذا النمو إلى ضعف الاستجابة الوطنية لسياسات السكان واستمرار الأعراف الاجتماعية التي تشجع على ارتفاع معدلات الخصوبة، بما في ذلك انتقال أنماط السلوك الإنجابي الريفي إلى البيئات الحضرية.وتؤدي هذه الاتجاهات إلى زيادة الضغط على قدرة الدولة في تقديم الخدمات العامة بعدالة عبر المحافظات والمناطق المختلفة.

٢,٦. استمرار ارتفاع معدلات البطالة:

من المتوقع أن تبقى معدلات البطالة مرتفعة نتيجة سوء الحوكمة وضعف إدارة الموارد الاقتصادية والبشرية.

وفي غياب إصلاحات فعّالة، سيستمر سوق العمل في مواجهة صعوبات في استيعاب الأعداد المتزايدة من الباحثين عن عمل، ولا سيما من فئة الشباب.

٣,٦.انتشار البطالة المقنّعة:

يعاني القطاع العام في العراق من تضخم كبير في القوى العاملة يفوق حاجات المؤسسات الفعلية، ما يشير إلى انتشار ظاهرة البطالة المقنّعة.وتتفاقم هذه المشكلة بسبب النظم الإدارية التقليدية غير الفعالة، التي تفشل في استثمار طاقات القوى العاملة الشابة، مما يؤدي إلى ضعف الإنتاجية المؤسسية واستمرار العمل النمطي القائم على الروتين.

٤,٦. الفساد الإداري والمالي:

يُعدّ الفساد في مؤسسات الدولة من أبرز العوائق أمام التنمية في العراق، إذ يعرقل تنفيذ خطط الإصلاح الاقتصادي، ويقوّض جهود الاستثمار، ويضعف الثقة بالمؤسسات العامة — وهي عناصر أساسية للاستفادة من النافذة الديموغرافية وتحويلها إلى مكسب تنموي فعلي.

٥,٦. الفجوات الحرجة في البيانات السكانية والإحصاءات الرسمية:

إن عدم إجراء تعداد سكاني وطني

شامل لمدة تجاوزت ٢٧ عامًا قد أسفر عن نقص كبير في البيانات السكانية والاجتماعية والاقتصادية، ما أضعف دقة التخطيط السكاني وصنع السياسات العامة.وقد أدى هذا الفراغ الإحصائي الطويل إلى تقييد قدرة الدولة على تقييم الاحتياجات السكانية ومتابعة الاتجاهات الديموغرافية وتصميم التدخلات المناسبة. وعلى الرغم من أن تعداد عام ٢٠٢٤ شكّل خطوة متقدمة طال انتظارها، فإن نتائجه الأولية افتقرت إلى التفاصيل الكافية والتفصيلات التصنيفية الدقيقة، خصوصًا فيما يتعلق بالفئات العمرية، والتوزيع حسب النوع الاجتماعي،والفوارق الإقليمية.ولا يزال النقص في البيانات الشاملة يشكّل تحديًا رئيسًا أمام التحليل الديموغرافي، وتقييم أسواق العمل، وتخطيط الخدمات العامة.ومن ثمّ، فإن معالجة هذه الفجوات الإحصائية تُعد شرطًا أساسيًا لتحقيق صنع القرار القائم على الأدلة والاستفادة الفاعلة من التحول الديموغرافي في العراق.

٦,٦. ضعف الوعي العام بالفرصة الديموغرافية:

يُلاحظ وجود قصور واضح في الوعي الثقافي والسياساتي حول الفوائد المحتملة للتحول الديموغرافي في العراق.ويؤكد ذلك الحاجة الملحّة إلى حملات توعية وطنية لتعزيز فهم مفهوم النافذة الديموغرافية وتشجيع الجهود الجماعية للاستثمار في الشباب ورأس المال البشري.

٧.الخاتمة:

يمثل التحول الديموغرافي في العراق مرحلة مفصلية بالغة الأهمية، إذ يتيح فرصًا تنموية كبيرة تتطلب إدارة فعّالة ومتوازنة للموارد المتاحة في ظل التحديات البنيوية الراهنة.ورغم استمرار النمو السكاني وارتفاع البطالة ووجود فجوات في البيانات، فإن الانخفاض المتوقع في نسب الإعالة واتساع قاعدة الفئة العاملة يمكن أن يشكّلا أساسًا قويًا للتقدّم الاقتصادي والاجتماعي إذا ما تم استثمارهما عبر سياسات مدروسة تستند إلى الأدلة.

وتُظهر نتائج هذه الدراسة أن العراق يقف عند مفترق طرق حاسم: فإما أن يستثمر هذه الفرصة النادرة لتحسين مستويات المعيشة وتعزيز التنمية المستدامة، أو يواجه مخاطر اقتصادية واجتماعية قد تحول هذه النافذة إلى عبء سكاني ثقيل.لذا، فإن التخطيط الاستراتيجي القائم على بيانات دقيقة، والإصلاح المؤسسي، وتمكين الشباب تُعدّ أولويات عاجلة لضمان تحقيق المكاسب الكاملة لهذه المرحلة.

وفي الختام، تدعو هذه الدراسة صانعي السياسات وأصحاب القرار إلى العمل الجماعي والاستثمار في رأس المال البشري بوصفه المسار الأساسي لتحويل التحولات

الديموغرافية إلى فرص تنموية ملموسة تقود إلى مستقبل أكثر ازدهارًا واستقرارًا للعراق.

أولاً: المصادر العربية

الأيدامي، حمدية شاكر مسلم. (2019). الهبة الديموغرافية واستثمارها في التنمية الاقتصادية: رؤية واقعية للعراق بعد عام *2003*. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، (111). https://jeasiq.uobaghdad.edu.iq/index.php/JEASIQ/article/view/1631/1491

العبادي، أمل عز الدين رشيد سلام عبد علي. (2017). سياسات التنمية الوطنية واستثمار الهبة الديموغرافية. مجلة الآداب، (122).

الشدّيد، حسين أحمد سعد. (2014). التوظيف الأمثل لفرصة التحول الديموغرافي (الهبة الديموغرافية). مجلة المخطط والتنمية، (1). https://jpd.uobaghdad.edu.iq/index.php/jpd/article/view/97/75

المجلخ، سليم. (2016). محددات البطالة في الجزائر: دراسة تطبيقية. مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، 13(1)، 281–304. https://spu.sharjah.ac.ae/index.php/HSS/article/view/3410/568

المحجوب، عبيدالله محجوب، ومحيي الدين، عاطف. (2016). محددات البطالة في الدول العربية: دراسة تطبيقية. مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، 13(1)، 247–280. https://spu.sharjah.ac.ae/index.php/HSS/article/view/3385/540

المجلس الأعلى للسكان. (2023). الوثيقة الوطنية للسياسة السكانية. العراق: رئاسة مجلس الوزراء.

رابي. امجد المنظمة الدولية للعمل.. (2022) تحويل الهبة الديموغرافية إلى نافذة اقتصادية للفرص. بغداد: منظمة العمل الدولية. https://www.social-protection.org/gimi/Media.action?id=19077

وزارة التخطيط. (2007). المجموعة الإحصائية: السكان والقوى العاملة - معدلات الخصوبة الكلية للسنوات *1997–2007*. بغداد: وزارة التخطيط.

وزارة التخطيط. (2012). تحليل الوضع السكاني في العراق *2012*. العراق: وزارة التخطيط. https://iraq.unfpa.org/sites/default/files/pub-pdf/Arabic%20PSA%20Report%202012.pdf

وزارة التخطيط. (2014). التقرير الوطني للتنمية البشرية *2014*: شباب العراق تحديات وفرص. بغداد: وزارة التخطيط. https://iraqieconomists.net/ar/wp-content/IraqNHDR2014-/02/2015/uploads/sites/2Arabic.pdf

وزارة التخطيط. (2018). خطة التنمية الوطنية *2018–2022*. بغداد: وزارة التخطيط. https://iraqieconomists.net/ar/wp-content/D8%AE%D8%%/03/2019/uploads/sites/284%D8%A%B7%D8%A9-%D8%A7%D98A%D8%A9-%85%D9%86%D9%A%D988%D8%B7%%84%D9%%D8%A7%D9.1-2022-2018-8A%D8%A9%86%D9%D9pdf

وزارة التخطيط. (2020). المسح الوطني للفتوة والشباب في العراق *2019*. بغداد: وزارة التخطيط.

https://cosit.gov.iq/documents/environment/ survey/Full%20reports/ %D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AD%20%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%20%D9%84%D9%84%D9%81%D8%AA%D9%88%D8%A9%20%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8%20%D9%81%D9%8A%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82%202019%20%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%AF%D8 %A7%D9%88%D9%84. pdf

وزارة التخطيط. (2022). المسح الوطني المتخصص للقوى العاملة في العراق *2021*. بغداد: المكتب الإعلامي - وزارة التخطيط. https://0/mop.gov.iq/wp-content/uploads/2022/86-%8A%D8%A7%D9%D8%A8%D9%/78A.%81%D9%%D8%B5%D8%AD%D9pdf

وزارة التخطيط. (2023). المجموعة الإحصائية *2022-2023* - الباب الثاني: السكان والقوى العاملة. بغداد: وزارة التخطيط. https://cosit.pdf.2/gov.iq/documents/AAS2023

الشريفة، حنان جميل عاشور. (2024). موجز عن معدل البطالة كنسبة من القوى العاملة في العراق مقارنة بالدول العربية. بغداد: مجلس النواب - دائرة البحوث والدراسات النيابية.

https://iq.parliament.iq/wp -content/uploads/ 2024/05/%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%AF%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B7%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D9%83%D9%86%D8%B3%D8%A8%D8%A9-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85%D9%84%D8%A9 -%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9 %84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9.pdf

وزارة التخطيط .الجهاز المركزي للإحصاء.. (2025) التعداد العام للسكان والمساكن في العراق *2024-2025*: النتائج الأولية (الطبعة الأولى). بغداد: وزارة التخطيط.

ثانياً: المصادر الأجنبية

Spectrum Consortium. (2024). ***Demographic and Health Projections for Iraq 2024–2044*** **[Dataset].**

United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, Ministry of Planning. (2019a). ***Assessment of the Labour Market & Skills Analysis: Iraq and Kurdistan Region – Construction Sector.*** **Baghdad: UNESCO.**

United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, Ministry of Planning. (2019b). ***Assessment of the Labour Market & Skills Analysis: Iraq and Kurdistan Region – Informal Sector.*** **Baghdad: UNESCO.**